PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahaaly**
DATE:	**11-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Right to Drug Organization criticizes parliament calls for the cancellation of state-paid treatment**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Shaimaa Mohsen**

« الحق فى الدواء» تستنكر مطالب البرلمان بإلغاء العلاج على نفقة الدولة

كتبت شيماء محسن:

استنكر المركز المصري للحق فى الدواء، مطالبة أحد أعضاء لجنة الصحة بالبرلمان المصري الجديد بإلغاء نظام العلاج على نفقه الدولة، مؤكدا رفضه الهجوم على مبدأ الحق فى الصحة كحق دستوري وقانوني أكدته المادة ١٨ من الدستور المصري، مطالبًا الرئيس بالتدخل لوقف الاعتداء على مواد الدستور، ولحماية نحو ٤٨ مليون مواطن تنطبق عليهم حالات الحق فى الحصول على قرارات العلاج المجاني مما وصفه بـ«تغول» البرلمان على أحد حقوقهم.

وأوضح محمود فؤاد، رئيس المركز، أنه منذ عشرات السنين كان العلاج على نفقة الدولة أحد الدعائم الرئيسية فى منظومة الرعاية العلاجية فى مصر، إلى أن يتحقق الهدف الكبير بوجود مظلة تأمينية شاملة لجميع المصريين بإقرار قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل، حيث أن العلاج على نفقة الدولة يصل لحوالي ٥٢٪ من تعداد المواطنين، نظرا لوجود قصور شديد فى قانون التأمين الصحي الحالي، وأن القانون الجديد حال إقراره سيحتاج حوالي خمس سنوات قبل تعميمه.

ولفت إلى أن الحزب الوطني المنحل طالب من قبل هذا المطلب وبشرح الأسباب نفسها التي تتردد الآن، والتي جميعها لا سند لها إلا لتوفير الأموال المقدمة لهذا البرنامج، والتي تصل إلى حوالي ٢ مليار و ٨٠٠ مليون جنيه وتحويلها لجهات أخرى، موضحا أن للعلاج على نفقة الدولة شرطين هما:«أن يكون المواطن مصري الجنسية، وألا يكون مؤمنًا عليه، وتم توفيره لأى مصري بحكم المحكمة الدستورية فى ٢٠٠٨.

وتساءل « فؤاد » عن السبب الرئيسي الذي يحارب أعضاء البرلمان له لإلغاء هذا النظام ؟ رغم أن إحدى جلسات البرلمان شهدت طلبات من الأعضاء بضرورة حصول العضو على الخدمة الصحية فى مستشفيات لائقة بل وطالبوا بضرورة استيراد الدواء من الخارج، وكان أولى بالبرلمان أن يكون عونا لرئيس الجمهورية لتنفيذ برنامجه الذي وعد المصريين به.

وأشار أن الأقوال التي تتردد عن أن المطالبة بإلغاء العلاج على نفقة الدولة تتزامن مع المطالبات بزيادة المبلغ المخصص له إلى ٤ مليارات جنيه، غير صحيحة، فهذا المبلغ حتى يستطيع برنامج العلاج تمويل كل الأمراض خاصة المزمنة منها، وتسديد كل المديونيات المستحقة وزيادة مبالغ الإقرارات عند مرضى الأمراض المزمنة والأورام وبعض العمليات الخطيرة، فمثلا يحتاج البرنامج لزيادة المبلغ المخصص لزراعة الكلى من ١٠آلاف جنيه إلى ٤٠ ألف جنيه، أيضا زراعة الكبد حيث يوفر البرنامج نحو ٧٥ ألف جنيه فقط.